المباشرة بحصر أضرار حرائق اللاذقية

مدير الإطفاء في «الإدارة المحلية» لـ«الوطن»: ٩٧ حريقاً تم إخمادها خلال أربعة أيام والتخوف قائم من تجددها

رئاسة مجلس الوزراء تعمم الجهوزية التامة للوقاية من الحرائق

| دمشق- محمد منار حميجو
اللاذقية- عبير محمود

كشف مدير الإطفاء وإدارة الكوارث في وزارة الإدارة المحلية والبيئة العميد عصام محمد أنه بلغ عدد الحرائق 97 حريقاً خلال أربعة أيام ما بين حرائق كبيرة وصغيرة، مشيراً إلى أن الحرائق الكبيرة كانت في مناطق كسب التي امتدت إلى عدة مناطق نتيجة خصوصية الطبيعة الجبلية وبالتالي كان هناك صعوبة في استخدام الآليات الفنية لإطفاء الحرائق في تلك المناطق، إضافة إلى وجود صعوبة للتعامل معها بالحوامات لقربها من المناطق التي يوجد فيها الإرهابيون، إضافة إلى الرياح القوية التي أثرت سلباً في إطفاء الحرائق.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين محمد أن من المناطق التي شهدت حرائق كبيرة منطقة جبل العرين والمزيرعة، مؤكداً أن الهدف الأول كان هو حماية المنازل القريبة من المناطق الحراجية وخصوصاً أن النار امتدت إلى عدة منازل وبالتالي فإن رجال الإطفاء عملوا خطوط عزل وفواصل خطوط النار وتعزيز نقاط المراقبة وإبقاء معدات الإطفاء في مرحلة الجهوزية الكاملة وتفعيل الدور الأهلي والمحلي الذي كان له دور كبير، إضافة إلى دور عناصر الجيش العربي السوري الذين كان لهم دور كبير في إطفاء الحرائق.

وحول معدات الإطفاء بين محمد أنه يتم العمل على اتجاهين في تدعيم معدات الإطفاء الاتجاه الأول إصلاح الآليات المعطلة، والاتجاه الثاني العمل على تأمين آليات جديدة من خلال اللجان المختصة.

وفي اللاذقية أكد عضو المكتب التنفيذي لمحافظة اللاذقية المختص بقطاعات الزراعة والري والثروة المعدنية، بديع كراوي، أن لجان تقدير وحصر الأضرار الناجمة عن الحرائق على مستوى المحافظة وتحديد نوع الضرر وحجمه وأثره المباشر على حياة المواطنين المعيشية، مع تأكيد وضع برنامج عمل يمكّن من التعويض على المزارعين لناحية صنف الضرر الحاصل كتوزيع الغراس والدعم من الجمعيات وغيرها.

وذلك لاتخاذ كل الإجراءات للوقاية من الحرائق واتخاذ التدابير المطلوبة لفتح خطوط النار وتعزيز نقاط المراقبة وإبقاء معدات الإطفاء في مرحلة الجهوزية الكاملة وتفعيل الدور الأهلي والمحلي الذي كان له دور كبير، إضافة إلى دور عناصر الجيش العربي السوري الذين كان لهم دور كبير في إطفاء الحرائق.

وحول معدات الإطفاء بين محمد أنه يتم العمل على اتجاهين في تدعيم معدات الإطفاء الاتجاه الأول إصلاح الآليات المعطلة، والاتجاه الثاني العمل على تأمين آليات جديدة من خلال اللجان المختصة.

وفي اللاذقية أكد عضو المكتب التنفيذي لمحافظة اللاذقية المختص بقطاعات الزراعة والري والثروة المعدنية، بديع كراوي، أن لجان تقدير وحصر الأضرار الناجمة عن الحرائق على مستوى المحافظة وتحديد اليومين المقبلين وفق معايير وبرنامج عمل متكامل.

وأشار كراوي إلى أن المحافظة حريصة على التخفيف عن الأهالي المتضررين، وسيتم العمل وفق لجان مشكلة لهذه الغاية ومنع وجود أي خطأ خلال الاجتماع مع وزير الزراعة والجهات المعنية، مع تأكيد الدقة في العمل.

وبيّن عضو المكتب التنفيذي أن الاجتماع مهم جداً لناحية تحديد المعايير والإجراءات اللازمة لحصر الأضرار الناجمة عن الحرائق، وتم إخمادها بتعاون جميع فرق الإطفاء والدفاع المدني والحراج والطيران المروحي والمجتمع الأهلي.

وقد تسببت الحرائق في اشتعال مساحات شاسعة من الأراضي في مناطق ريفية بالمحافظة منها البدروسية في ريف اللاذقية الشمالي ومناطق متفرقة في جبلة والحفة والقرداحة.

وأكد كراوي أن متطلبات العمل تقتضي تلافي أي ثغرة أو سلبية وعدم الوقوع في الخطأ خلال عملية تقييم الأضرار، مشدداً على العمل بمهنية وتعاون بين الجهات المعنية واللجان المختصة.

فيما يخص الأضرار بالنسبة للقطاع الزراعي، ذكر مصدر لـ«الوطن»، أن هناك أضراراً كبيرة بالمساحات الزراعية والحراجية ويتم انتظار عمل اللجان لتقدير الأضرار كافة على مستوى المحافظة في كل المواقع التي تعرضت للحرائق نهاية الأسبوع الماضي حتى مطلع الأسبوع الجاري.

وكان محافظ اللاذقية أكد خلال الاجتماع أن لجان تدقيق الأضرار يجب أن يكونوا مهنيين مع إشراك الجهات المعنية، وتلافي أي سلبية تظهر أثناء العمل والاستفادة من التجارب السابقة، مبيناً أن عمل اللجان سيبدأ هذا الأسبوع، وسيكون محصوراً بمدة معينة، لا يتم بعدها قبول أي بيانات، مع التشدد في محاسبة المسؤولين عن أي خطأ يعمل اللجان أو تقييم الأضرار.

ويوم أمس الأحد، تم الإعلان عن إخماد جميع الحرائق التي بدأت أولى شراراتها يوم ظهر الخميس الماضي، واستمرت ثلاثة أيام متتالية، وتم إخمادها بتعاون جميع فرق الإطفاء والدفاع المدني والحراج والطيران المروحي والمجتمع الأهلي.

وقد تسببت الحرائق في اشتعال مساحات شاسعة من الأراضي في مناطق ريفية بالمحافظة منها البدروسية في ريف اللاذقية الشمالي ومناطق متفرقة في جبلة والحفة والقرداحة.

في طرطوس تقديم ٤٤٨ شقة مجانية للوافدين من لبنان.. والأهالي استضافوا ٦ آلاف وافد

| طرطوس- ربا أحمد

أشار عضو لجنة الإغاثة المركزية بمحافظة طرطوس هاني خضور لـ«الوطن» إلى أنه بالتعاون مع المجتمع الأهلي والمنظمات والجمعيات غير الحكومية يتم تقديم مساعدات إغاثية للوافدين من لبنان، مشيراً إلى تقديم 63 سلة غذائية و1554 سلة صحية و11411 وجبة غذائية و200 كرسي و100 بطانية و80 مخدة وخمسة كراسي عجزة و438 كيس حفاضات أطفال و48 كيس حفاضات عجزة و90 سلة منظفات و140 حصة فواكه إضافة إلى حليب الأطفال وجهاز رذاذ.

وأشار إلى أنه بلغ عدد الوافدين من الأسر اللبنانية عبر معبر العريضة الحدودي 11425 وافدا لبنانيا وبلغ عدد القادمين السوريين 28089 سورياً، توجه منهم 4185 شخصا إلى محافظات اللاذقية وحمص وحماة وحلب ودمشق ، و7539 عدد الوافدين من الأسر اللبنانية المسجلين منهم في مركز الإيواء المؤقت في معسكر الطلائع.

ولفت إلى أن عدد الموجودين في مراكز الإيواء 471 فرداً والمستضاف لدى المجتمع 5914 شخصاً، وتم تقديم 448 شقة مجانية، بينما بلغ عدد الشقق المستأجرة 396 شقة، علماً أنه تضمنت مراكز الإيواء في مدينة طرطوس 471 فرداً وذلك في مركزي بلوبي والكرنك السياحيين.

وعن الخدمات المقدمة إلى اليوم أوضح خضور أنه تم تقديم 40529 خدمة طبية متنوعة سواء في معسكر الطلائع مكان الاستقبال المؤقت «معسكر الطلائع» من قبل النقطة الطبية والعيادة المتنقلة أو عند معبر العريضة الحدودي من قبل الفرق الثلاث الجوالة وضمن مركزي بلو باي والكرنك من قبل العيادة المتنقلة والنقطة الطبية إضافة الى الخدمات المقدمة من المراكز الصحية والعيادة المتنقلة للوافدين في القرى والتجمعات السكنية، علماً أنه تم نقل 70 حالة إسعافية من الوافدين، ثلاثة منها كانت إلى مشافي خارج المحافظة.

وتركزت معظم الخدمات الطبية المقدمة على الإسعاف والفحص ووصفات أدوية وخدمات لقاح وصحة إنجابية وصحة نفسية، كما أنه تم تقديم الدعم النفسي لـ384 حالة من قبل جمعية البتول وتوزيع مواد عينية لـ55 طفلاً في مراكز الإيواء.

وأكد خضور أن فعاليات المجتمع الأهلي ساهمت بـ302 مليون ليرة قيمة مواد غذائية ومستلزمات متنوعة، وقدمت محافظة طرطوس عن طريق السورية للتجارة بقيمة 27 مليوناً أيضاً مواد غذائية ومستلزمات أخرى.

بديل من البسطات تحت جسر الرئيس.. المحافظة تخصص سوقاً للكتب خلف «سانا»

مدير الأملاك لـ«الوطن»: تجهيز ألف كشك لذوي الشهداء والجرحى حتى نهاية العام

| فادي بك الشريف

كشف مدير الأملاك في محافظة دمشق بشار الأشقر عن قطع أشواط كبيرة في تنفيذ وحدات البيع لذوي الشهداء والجرحى في عدد من الساحات التفاعلية بنسبة تنفيذ 60 بالمئة ليصار إلى بدء التخصيص وإشغال المستحقين لها اعتباراً من بداية العام القادم ضمن اهتمام وزارة الإدارة المحلية ومتابعة من محافظة دمشق ليكون المشروع قيد الإنجاز حتى نهاية العام بإنجاز حوالي ألف وحدة بيع.

وبين الأشقر أنه تم تخصيص 11 منطقة كساحات تفاعلية وهي في ابن النفيس وكراج صيدنايا، وحي الزهور، والسويقة، ونهر عيشة، والطبالة، وجسر جرمانا، وسوق الهال القديم في شارع الثورة، وابن عساكر، وجانب ومقابل سوق مساكن برزة.

وأوضح مدير الأملاك العامة أن الإدارة المحلية دعمت إنشاء 575 وحدة بيع نفذت عن طريق المؤسسة العامة للصناعات المعدنية، مضيفاً: نفذ في سوق كراج صيدنايا 64 وحدة بيع، وفي سوق الهال القديم 179 وحدة بيع، مع تجهيز وحدات البيع في سوق الصوفانية بواقع حوالي 168 وحدة.

وقال الأشقر: يستمر هذا الشهر تسليم عدد من المواقع لتنفيذ 80 وحدة في حي الزهور، و48 وحدة بيع جانب جسر جرمانا، إضافة إلى 28 وحدة جانب ومقابل سوق مساكن برزة، ليصل عدد الوحدات المنفذة حتى الآن إلى 243 وحدة بيع من أصل 575 وحدة بيع، ولاسيما بعد اعتماد دفاتر الشروط الخاصة بالوحدات واعتماد النماذج المعتمدة من مديرية الدراسات الفنية لدى وزارة الإدارة المحلية.

وكشف أن مكتب شؤون الشهداء في هذه المرحلة بصدد إعداد قوائم المستحقين وفق المعايير المحددة من وزارة الإدارة المحلية، لتستفيد منه زوجة الشهيد أو أحد أولاده بعد موافقتها، ونسبة عجز 75 فما فوق بالنسبة لجرحى الوطن، علماً أن التوزيع يتم حسب قدم الطلب أيضاً.

ولفت الأشقر إلى الإشراف على عملية التوزيع والتدقيق في الثبوتيات عبر لجنة مشكلة من عضو المكتب التنفيذي وعضوية كل من التنمية الإدارية ومكتب شؤون الشهداء في المحافظة، ليصار إلى إصدار الإجازات عبر مديرية الأملاك، مضيفاً: تم حساب وحدات البيع بما يوازي عدد الأكشاك المقرر إزالتها نهاية العام إضافة إلى 25 بالمئة من طلبات ذوي الشهداء المقدمة لدى مكتب شؤون الشهداء بالمحافظة.

• بدء تخصيص وحدات البيع بدمشق مطلع العام القادم
• لجنة للإشراف على التوزيع والتدقيق في الثبوتيات

وبين الأشقر أنه إضافة إلى وحدات البيع المقرر تنفيذها من خلال «الصناعات المعدنية»، نفذت المحافظة عبر مديرية الصيانة 250 وحدة بيع في «ابن عساكر وجانب مشفى ابن النفيس وفي كراج صيدنايا»، تضاف إلى الأعداد الإجمالية التي تصل إلى حوالي ألف وحدة بيع حتى نهاية العام، على أن تبدأ مرحلة التخصيص بداية من العام القادم، مع لحظ مواقع إضافية تعتمد كساحات تفاعلية وتقر من المكتب التنفيذي.

ومتابعة لما نشرته «الوطن» حول موضوع إزالة الكتب من تحت جسر الرئيس، أكد مدير الأملاك أنه تم اختيار مكان بديل خلف وكالة سانا لإنشاء وحدات بيع، علماً أن عدد الأكشاك المقرر اعتمادها في المنطقة يصل إلى 25 إشغالاً بنموذج معتمد.

وأشار الأشقر إلى تعميم وزارة الإدارة المحلية الذي نص على أن تلتزم المحافظات خلال مده أقصاها يوم 31 من الشهر العاشر من العام الحالي بإنجاز عدد إجمالي من وحدات البيع المؤقتة يعادل عدد رخص إشغال للأكشاك الممنوحة والدائمة لذوي الشهداء وجرحى الحرب التي تنتهي مدتها نهاية الشهر الحالي، إضافة إلى 25 بالمئة من عدد طلبات رخص إشغال أكشاك التي تقدم بها ذوو الشهداء وجرحى الحرب وذلك من كتلة الاعتماد المخصص من الوزارة لهذه الغاية وحسب البيانات النهائية المعتمدة.

المهجرون في حماة يشتكون من ارتفاع الإيجارات

محافظ إدلب لـ«الوطن»: لا توجد آلية قانونية لتحديد إيجار البيوت

| حماة- محمد أحمد خبازي

يعاني العديد من أهالي محافظتي إدلب والرقة المقيمين بمدينة حماة معاناة شديدة من ارتفاع إيجارات المنازل المستأجرة حديثاً أو منذ عدة سنوات، والتي تتغير بين الفينة والأخرى بحسب رغبة المؤجرين، تحت طائلة الإخلاء والتشرد!.

وبيّن العديد من مواطني المحافظتين المذكورتين لـ«الوطن»، أن أجرة المنازل بحماة أصبحت تنافس مثيلاتها في المناطق الشعبية بالعاصمة، بل يمكنك أن تجد بالعاصمة سكناً بإيجار لم يصل إلى سقف المليون ليرة بعد –حسب تعبيرهم– ولكن لا تجده بحماة!.

ولفت بعضهم إلى أن المؤجرين يشترطون عليهم عند كتابة العقد أن يكون لستة أشهر فقط، مع دفع سلفة للمدة ذاتها، فيما أصحاب المكاتب العقارية يطلبون عمولة أجرة شهر أو شهرين حسب نظرتهم للزبون!.

وذكر بعض المستأجرين أن أجرة الشقة في الأحياء الشعبية والمشاعات لا تقل اليوم عن 800 ألف أو مليون ليرة، وأما في الأحياء الأخرى كالشريعة أو طريق حلب فلا تقل عن 1,5 مليون ليرة.

وكشف مواطنون آخرون من قدامى المستأجرين لـ«الوطن»، أن العديد من المؤجرين يفرضون عليهم بين الفينة والأخرى، وربما تكون الفينة ثلاثة أشهر فقط، زيادة الأجرة بحجة مواكبة التضخم، وتراجع سعر صرف الليرة!.

وبيّن العديد منهم أن الأجرة بدأت منذ سنوات بنحو 250 ألف ليرة، وتدرجت بالعام الماضي إلى نحو 750 ألف ليرة، لتصل اليوم إلى مليون ليرة.

وأوضحوا أن المؤجرين يهددونهم بالإخلاء إذا لم يسددوا الإيجارات الجديدة، وهو ما يعني بالنسبة لهم التشرد والمبيت في العراء بالحدائق والجزر الطرقية والساحات والدوارات العامة، مهما تكن الظروف الجوية.

وذكر عدد منهم –وهم موظفون– أن هذه المعاناة دفعتهم للعمل عدة أعمال حرة ليتمكنوا من تأمين أجرة المنزل، في حين تسرب أبناؤهم من المدارس للعمل في مهن مختلفة، وعلى بسطات، أو في مطاعم ومقاه، ليساعدوهم بتأمين القوت اليومي ومستلزمات الأسرة الحياتية الضرورية ولو بالحدود الدنيا فقط.

ومن جانبهم، بيّن عدد من أصحاب المكاتب العقارية بحماة لـ«الوطن»، أن حركة التأجير بطيئة جداً، وإن وجدت البيوت فأجرتها عالية.

وأوضحوا أن صاحب الشقة يطلب أجرة مرتفعة ولكنه يراها منطقية، لكون سعر الشقة وفق الأسعار الرائجة اليوم نحو 500 مليون ليرة إذا كانت مساحتها 100متر مربع، ويبرر رفع الأجرة بالغلاء الفاحش الذي طال كل شيء، والمتنامي شهرياً إن لم نقل يومياً.

وذكر آخرون أن كلفة إكساء متر الشقة اليوم إكساءً عادياً، نحو 2,5 مليون ليرة، من غير قيمة الأرض، لذلك يستثمر أصحاب العقارات الجاهزة للسكن عقاراتهم بالتأجير وفق الأسعار الرائجة.

ومن جانبه، بيّن محافظ إدلب ثائر سلهب لـ«الوطن»، أن معاناة أهالي إدلب المقيمين بحماة من ارتفاع الإيجارات، هي ذاتها معاناة المقيمين في بقية المحافظات كحلب واللاذقية ودمشق.

وأكد أن شكاوى المواطنين محقة، وقد طرحت كثيراً، ولكن معالجتها تحتاج إلى آلية على مستوى الحكومة لضبط الإيجارات، وليس على مستوى المحافظة.

ولفت إلى أنه لا توجد آلية قانونية لتحديد الأجرة للأهالي، وإنما تحدد حسبما يتفق عليه الطرفان أي المؤجر والمستأجر، وفق مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين».